تقرير

«حرب مقدسات» في تونس

التيارات العلمانية والدينية تترصد الأخطاء لاستغلالها سياسياً

بعد حادثة انزال العلم التونسي والاعتداءات على المساجد وتدنيس المصاحف، تشهد تونس «حرب مقدسات» لا تتوانى فيها الأحزاب عن ترصد أخطاء بعضها البعض في محاولة لاستغلالها على الساحة السياسية وتعزيز رصيدها

تونسيون يتظاهرون للمطالبة بادراج الشريعة في الدستور الشهر الماضي (زهير سويسي – رويترز)

تونس ـ **نور الدين بالطيب**
باريس ـ **عثمان تزغارت**

تشهد تونس منذ أسابيع تجاذباً متزايداً بين التيارات العلمانية والدينية، على خلفية ما يشبه «حرب المقدسات». فبعد واقعة إنزال العلم التونسي في جامعة منوبة من قبل السلفيين، لتنصيب «علم الخلافة» مكانه، ضجت البلاد بسلسلة من الاعتداءات على المساجد وتدنيس المصاحف.

وكانت «واقعة منوبة» قد اعتبرت تعدياً على «مقدسات الدولة التونسية»، وأدّت إلى تظاهرات حاشدة ضد السلفيين وكل «القوى الظلامية التي تهدّد قيم الحداثة والدولة المدنية»، في ذكرى عيد الاستقلال (20 آذار الماضي). وتُـوِّج ذلك بلفتة رمزية من الرئيس منصف المرزوقي قام خلالها بمنح وسام الاستحقاق الوطني إلى الطالبة اليسارية، خولة الرشيدي، التي تصدّت للسلفيين، وأعادت العلم التونسي إلى مكانه على واجهة جامعة منوبة. وألقى المرزوقي، خلال حفل تقليد الطالبة اليسارية بذلك الوسام، خطاباً دافع فيه بشدة عن قيم الدولة التونسية وقدسية رموزها ومؤسساتها. وهو خطاب عدّه البعض بمثابة «الخطاب الفعلي لتسلم مراسيم الرئاسة»، بعد أشهر من الانتقادات للأداء السياسي المثير للجدل، الذي جعل البعض يشككون في قدرة المرزوقي على التأقلم مع الصرامة السياسية والبروتوكولية التي يتطلبها منصب رئيس الجمهورية. لكن «حرب المقدسات» لم تتوقف عند ذلك الحد، فقد ضجت تونس مؤخراً باعتداءات من صنف آخر استهدفت المقدسات الدينية، من خلال أعمال تخريب طاولت عدداً من المساجد، وتم خلالها تدنيس المصاحف، ما أثار استهجان غالبية التونسيين. قبل أسبوع، استيقظ الشارع التونسي على حادثة غير مسبوقة أثارت استهجان جميع التونسيين بمختلف أطيافهم، إذ قام شخص، اشتُبه لاحقاً بأنه يعمل مصوراً في التلفزيون الحكومي، برسم نجمة داوود على واجهة باب مسجد الفتح، بوسط العاصمة تونس، الذي يؤمه نور الدين الخادمي، وزير الشؤون الدينية الحالي. وبعدها بيومين أُعلن العثور على مصاحف ممزقة ومرمية في دورات المياه في مسجدين بمدينة «بنقردان» الجنوبية، قرب الحدود مع ليبيا. ومثلما كانت «واقعة منوبة» قد استُثمرت سياسياً من قبل قوى اليسار والعلمانيين للفوز أمام النهضة في انتخابات المجالس الجامعية، وحشد الجماهير من أجل الدفاع عن الدولة المدنية في تظاهرات عيد الاستقلال، قامت التيارات الإسلامية بحملات واسعة للتشهير بمرتكبي الاعتداءات على المقدسات الدينية. وأدى تزامن تلك الاعتداءات مع التجمعات التي دعت إليها التيارات السلفية أمام المجلس التأسيسي للمطالبة بأن تكون الشريعة مصدر التشريع الوحيد في الدستور التونسي الجديد، إلى منح المطالبين بفرض الشريعة تأييداً شعبياً أكبر، وذلك بالرغم من معارضة غالبية قادة حركة «النهضة»، ذات الاغلبية في المجلس التأسيسي، لمسألة فرض الشريعة مصدراً وحيداً في سن الدستور الجديد. ومن بين المعترضين رئيس الحركة الشيخ راشد الغنوشي، ووزير العدل نور الدين البحيري، ووزير حقوق الإنسان والناطق باسم الحكومة سمير ديلو، ووزير الداخلية علي العريض، ورئيس الحكومة حمادي الجبالي، الذي أكد في خطابه يوم عيد الاستقلال أن «الدستور يجب أن يكون توافقياً ومعبّراً عن كل التونسيين».

وبالرغم من أن «النهضة» نأت بنفسها عن التظاهرات المطالبة بفرض الشريعة، إلا أنها لم تتردد لاحقاً عن استغلال «حرب المقدسات» من أجل ردّ الصاع صاعين للحركات اليسارية التي كانت المستفيد الأكبر من «واقعة منوبة». لكن الحملة الدعائية التي قام بها شباب «النهضة» أفضت إلى منزلق أثار الكثير من التساؤلات والمخاوف، وذلك إثر بث المواقع المقربة من «النهضة» شريطاً مصوراً يضم اعترافات شاب أُلقي عليه القبض في «بنقردان»، يزعم أنه مرتكب عمليات تدنيس المصاحف بدافع «كراهيتي للدين وحبي للعلمانية، لأنني مثلي وأريد الزواج من رجل!».

الاعترافات المذكورة افتقدت العفوية، وبدا واضحاً أنه تم تلقينها لصاحبها، في محاولة لتشويه العلمانيين، إلى درجة أن صاحب الاعترافات الذي يُفترض أنه علماني استعمل كثيراً من المصطلحات التسفيهية التي تستعملها التيارات الإسلامية في وصف العلمانيين (راجع المقالة أدناه). لكن الأدهى من ذلك أن الشريط الذي بثته مواقع شباب «النهضة» تضمن اعترافاً من قبل من أشرفوا على انجازه بأن من ألقوا القبض على الجاني المفترض، وسجلوا اعترافاته، ليسوا من قوات الأمن أو الشرطة، بل من «الإخوة» (أنصار «النهضة») و«الشباب» (السلفيين)، الأمر الذي أثار تساؤلات كثيرة عن وجود «ميليشيات نهضوية تتولى اعتقال واستجواب الخصوم وتلفيق التهم السياسية لهم»، وهو ما يذكّر بالممارسات المقيتة لـ«الحزب الدستوري» في عهد الديكتاتور المخلوع زين العابدين بن علي.

> تساؤلات عن وجود ميليشيات نهضوية تتولى اعتقال واستجواب الخصوم

عودة الأشرطة الملفقة!

تونس ـ **أمل الجربي**

عاشت تونس طوال عقود تحت رحمة الأشرطة الملفقة من قبل البوليس السياسي للنظام السابق، لتشويه سمعة المعارضين. وقد طاولت تلك الأشرطة والتلفيقات عدداً من أبرز رموز السلطة التونسية الجديدة، من وزير الداخلية النهضوي، علي العريض، إلى رئيس الجمهورية العلماني، منصف المرزوقي، لكن تلك السوابق لم تحصن الترويكا الحاكمة الجديدة من الانزلاق نحو ممارسة شبيهة. ففي خضم «حرب المقدسات» التي احتدمت في الأسابيع الأخيرة، خرجت المواقع التابعة لحركة «النهضة» بشريط مثير للجدل يضم اعترافات شاب يدعى رمزي عبشة يقول إنه مرتكب عمليات تدنيس المصاحف في مسجدين بمدينة «بنقردان». وأثار الشريط تساؤلات كثيرة، حيث استغرب البعض «السرعة التي جرى بها إلقاء القبض على المسؤول عن عمليات تدنيس المصاحف، بالرغم من أنه قام بفعلته وحيداً تحت جنح الظلام، فيما لم يتم حتى الآن اعتقال الناشط السلفي الذي دنّس العلم في جامعة منوبة، مع أنه ارتكب فعلته أمام عدسات الكاميرات، وفي حضور مئات الشهود، بحيث انتشرت صوره في كل مكان».

ويمتد شريط الاعترافات، الذي بثه شباب النهضة، 11 دقيقة. ويبدأ بمشهد تقوم خلاله مجموعة من الرّجال الحاملين لمكبرات الصوت بمخاطبة جماهير لا تظهر على الشاشة، لكن المشاهد يسمع أصواتها ترتفع من حين لآخر بالاحتجاج أو التّكبير.

ويسرد حمَلة مكبرات الصوت تفاصيل إلقائهم القبض على «الشخص الذي اعتدى على الدين الإسلامي» من خلال «توزيع مناشير إلحادية وتدنيس المصاحف بوضعها في مراحيض المساجد».

وتزعم الرواية الجيمس بوندية، التي يسردها الشريط، بأن مجموعة من «الشباب» المنتمين إلى «جمعية إسلامية» كانت قد شكّت في رمزي عبشة، وتتبّعته إلى أن ألقت عليه القبض. ويؤكد «الجاني» في اعترافاته أن «الإخوة» عاملوه بـ «كلّ أدب ولطف»، رغم اعترافه بأنه «ملحد ومثلي وبقيامه بتدنيس المصاحف من أجل دعم العلمانية». الشيء الذي ينمّ عن قدر غير معهود من التسامح لدى شباب التيارات السلفية التونسية!

بعد تلك المقدمة الميلودرامية، يظهر «الجاني» رمزي عبشة جالساً على كرسيّ أمام أطراف مجهولة تستجوبه من وراء الكاميرا، ويقول: «دفعني إلى هذا العمل شخص اسمه جمال العزعوزي، وقد سكنت معه في المبيت الجامعي، وهو أستاذ مهمّته نشر الإلحاد».

ثمّ يردّد ثلاث مرات بالفصحى والعامية التونسية: «لا أحبّ الإسلام، وأريد أن تنتصر العلمانيّة، لأنّني مثلي، والعلمانيّة تمكّنني من الزّواج برجل»، قبل أن يدلي باعترافه الأخطر: «أنا علماني من جماعة «أعتقني»»!

اللافت أن هذه الأقوال تذكّر بما تروّج له المواقع الإسلامية التونسية على شبكات التواصل الاجتماعي، من حيث الربط بين العلمانيّة والمثليّة الجنسيّة، ونعت العلمانيين بـ «جماعة أعتقني» (اعتقني تعني أطلق سراحي باللهجة التونسية). وكانت هذه التسمية التسخيفية قد برزت على المواقع المعادية للعلمانيين، إثر رفع شعارات «أعتقني» خلال التظاهرات العلمانية في تشرين الأول 2011، احتجاجاً على الهجمات التّكفيريّة وحملات التشويه التي تستهدف الشخصيّات الفنية والثقافية ورموز اليسار التونسي. وتعرضت تلك التظاهرات لهجمة شديدة على المواقع الإسلامية، حيث جرى التندّر بتحوير شعار «أعتقني» إلى «عنّقني» (أي احضنّي)، في سياق اتهام الحركات العلمانية بـ «الانحلال الأخلاقي، والترويج للمثلية، والسعي إلى تشريع الزّواج المثلي». وأصبح كلّ من لا يوافق هوى الإسلاميّين التونسيين يُنعت بأنّه من جماعة «أعتقني».